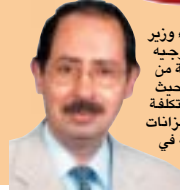


البرلمانية

نائب عن مساهمة المجتمع



من المتوقع أن يوجه النائب محمد الجبري تساوياً لنائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي الإخ عبد الكريم الأرحي بخصوص عدم تنفيذ توجيه مجلس النواب حيال مساهمة المجتمع والذي أوصى بتخفيض نسبة المساهمة من 50% إلى 25% نظراً للظروف المعيشية والفقر المدقع في أوساط المجتمع. حيث وقد بلغت مساهمة المجتمع من بعد توصيات المجلس في 2008 من تكلفة المشروع والتي 300% خاصة في مشاريع رصف الطرقات وبناء خزانات المياه وقد أدى ذلك إلى فشل وتعثر عدد من المشاريع وخاصة في المناطق الريفية الفقيرة والمحرومة من مشاريع التنمية.

الخلط بين مهام البرلمان والمجالس المحلية

يظل عضو مجلس النواب في رأي الناخبين -وان وجدت المجالس المحلية- هو القادر على تحقيق طموحاتهم وتلبية احتياجاتهم. ولا يمكن أن تزول هذه القناعات إلا حينما تقرض المجالس المحلية نفسها في الواقع وتقدر مسؤولياتها تجاه هؤلاء الناخبين وترجم مهامهم عملياً. كما أن عدم تفريق النائب بين مهام عضو مجلس النواب وعضو المجلس المحلي ما دامت مهامه يقوم بها غيره...

وتسليط الضوء على هذا اللبس وحتى لا يقع المرشحون للانتخابات النيابية في الدعاية والوعود التي قد تتعدى إلى مهام غيرهم في السلطة المحلية. كان لنا وقفة في استطلاعنا هذا مع برلمانيين لمعرفة أسباب هذا الخلط بين مهامهم...

توفيق الشرعي - فيصل عساج

الكحلاني: تعود المواطنين أن النائب هو من يتابع مشاريع التنمية

باجيل: لا يعفى النائب من تلمس هموم أبناء دائرته



العجي: بعض المجالس المحلية لا تقوم بدورها



النقيب: التوعية مطلوبة مادامت الديمقراطية ناشئة

القرشي: مع تطور الديمقراطية يتسع الوعي بمفاهيمها

خاصة في الجانب الرقابي، لأنهم سيبتعدون تماماً عن مكاتب الوزراء لتتبعه مصالح المواطنين.

إفرازات

من جهته أشار النائب عبد الله علي الخالفي إلى أن إشكالية عدم استيعاب مهام المجالس المحلية جعل النائب لا يدقق في اختياره لأعضاء المجالس المحلية في بعض الدوائر. منوهاً إلى أن بعض المجالس المحلية التي يتبعها عضو مجلس النواب الممثل للدائرة وتتأسس دورها تماماً، فنجست لدى المواطن هذا الخلط الحاصل.

أعباء

وفقاً للنائب محمد قاسم عبد الله علي التديق في فهم المهام الموزعة لمجلس النواب والمجالس المحلية سجل النائب أعباء ثقيلة. وشهد النقيب على ضرورة توعية الناخبين بمهامهم ومطالبهم سواء في البرلمان أو في المحليات. وقال: نحن نعاني من هذا القصور

في البدء أشار النائب أحمد الكحلاني إلى أن هناك قصوراً في فهم المواطنين لعمل عضو مجلس النواب وعضو المجلس المحلي نتيجة لغياب وجود المجالس المحلية قبل قانون السلطة المحلية. مضيفاً: أن الناس تعودوا - حين كانت المشاريع تأتي مركزياً - على أن أعضاء البرلمان هم من يتابعون مشاريع دوائهم، حتى عدا هذا الفهم ثقافة راسخة لدى الكثير من متابعي المشاريع جزء من مهام عضو مجلس النواب.

وقال الكحلاني: مع مرور الوقت سيوزل اللبس لأن عضو المجلس المحلي سيقوم بمهامه وسيوضح للجميع أن مهام البرلمان تشريعية ورقابية وفقاً للصلاحيات التي حددها القانون والدستور.

وأضاف: عندما تتوسع صلاحيات المجالس المحلية وتصبح حكماً محلياً فسترتبط هموم ومطوحات المواطنين بالمجالس المحلية وسيتفرغ البرلمانيون لمهامهم المحددة.

وجاهة اجتماعية

لكن النائب ناصر باجيل يؤكد عدم وجود أي خلط في فهم مهام أعضاء المجالس المحلية وأعضاء البرلمان. مشيراً إلى أن المجتمع اليمني يعرف تماماً أن المهام التشريعية والخدمية من صلاحية المحليات، ولكنه يعي أيضاً أن موقع عضو مجلس النواب يمنحه صلاحية القيام بمساعدة المجلس المحلي في المناطق النائية التي تبعد عن المدن الرئيسية في المحافظات.

مضيفاً: أن النائب لا يعفى عضو البرلمان من مساعدهته وخدمته إذا كان هناك قصور لدى المجالس المحلية.

وقال باجيل: يظل عضو مجلس النواب صاحب واجهة اجتماعية له أسلوبه في حل إشكالات أبناء دائرته وتلمس همومهم في البرلمان طرح قضاياهم عليه وإن كان من اختصاصات المجلس المحلي، ويفضلون أيضاً أن يطرح ممثلهم احتياجاتهم على السلطات المحلية.

وبما باجيل زملاه البرلمانيين إلى أن يكونوا أكثر قرباً من ناخبينهم وأن يحلوا مشاكلهم ويسعوا إلى جانب السلطات المحلية لتلبية احتياجاتهم.

ضعف الرقابة

ويذهب النائب سنان العجي إلى أن هناك نوايا هم من يجسد لدى المواطن هذا الخلط في أفهامهم وعدم استيعابهم للمهام المنوطة بالبرلمان والمجالس المحلية. حيث قال: هناك نواب يذهبون إلى الوزارات ويستجيبون للمشاريع ويتتالي يخطون للنائب أنهم من وقف وراء هذا المشروع أو ذلك، وهذا بالطبع جعل الدور الرقابي للبرلمان ضعيفاً، كما أشار العجي إلى أن المجالس المحلية لا تقوم بدورها على أكمل وجه ما يستدعي النائب البرلماني القيام بما يتوجب على مجالس دائرته وتلبية احتياجاتهم التي لم تلبها المجالس المحلية.

ونوه النائب العجي إلى أنه عندما تقوم المجالس المحلية بأدائها على أكمل وجه فسيتفرغ النواب لمهامهم، وسيكون لهم هيبه



نصر زيد محيي الدين

دعوة الخير

لا أظن أن هناك من يستطيع أن يزايد على المواقف الثابتة والإنزجار الدائم بالدعوة للحوار التي يحرض فخامة الإخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أن يبادر بها عندما تتوتر الأجواء السياسية بين الأحزاب وصفتها رئيساً لكل اليمنيين دون استثناء حيث وهو الرئيس المنتخب من الشعب ومن حقه أن يمارس صلاحياته وفقاً للدستور... ولو تعي القيادات الحزبية أهمية دعوة فخامته الأخيرة، لوجدت أن هذه الدعوة جاءت من منطلق الحرص الوطني على أمن واستقرار الوطن، والعمل الجاد من أجل تقريب الرؤى نحو توافق وتفاهم وإيجاد مناخ ملائم للانتخابات النيابية القادمة المقرر إجراؤها في 27 أبريل 2009م.

كما أن دعوة فخامته للأحزاب تاتي وفق رؤية شعبية وصلاحيات دستورية لحماية الديمقراطية وترسيخ النهج الديمقراطي السني الرضاه الشعب ومن خلاله عاشر مستقراً، وأماناً... همه الأول والأخير بناء وطنه والعمل الدؤوب على ازدهاره وتقدمه.

إن دعوة فخامته تاتي من منطلق الحرص على المصالح الوطنية وحماية المكتسبات والمنجزات الديمقراطية والدفع بالعمل الحزبي نحو الشفافية، وتجسيد مبدأ الحوار في كل المواقف والظروف، وايضاً وضع الجميع على طاولة الحوار بعيداً عن التمسك خلف المواقف المزمومة أو الآراء الضيقة. كما أنها جاءت لتشعر الجميع بروح المسؤولية تجاه الوطن في إطار الدستور والقانون.

وفي ظل ما تشهده الساحة السياسية بين أطراف العمل السياسي من توتر... ندعو القيادات الحزبية إلى فهم مبادرة الإخ الرئيس وتغليبها على كل شيء والعمل بها وحينها سيجدون تماماً أن دعوة فخامته ستخدم كل التوجهات الحزبية والوطنية وأنها دعوة تفتي بالخير ولم تات إلا من حرص القائد المحب لوطنه وشعبه. وحتى لا تنحرف الرؤى إلى فوضى الاختلافات.

عضو مجلس النواب



زيادة الاهتمام بأوضاع المتاحف الوطنية وفي مقدمتها مجمع المتحف الوطني بصنعاء وتطويرها بما يجعلها قادرة على الإيفاء بوظيفتها بشكل أفضل باستخدام التقنيات والبيات بالعمل الحديثة، وبالاستفادة من تجارب خبرات المتاحف العالمية. وذلك عبر خطط وبرامج عملية مدروسة، وتوفير الإعتمادات المالية اللازمة لذلك، وتسهيل إجراءات سحب المخصصات لأغراض تنفيذ المشاريع المقرر إنجازها.

الحاصل في فهم مهام البرلماني، وبما أن تجربتنا الديمقراطية حديثة فيجب أن تظل التوعية مستمرة بحيث يتفرغ كل عضو لمهامه وتوضح الرؤية لدى الناخبين ليكونوا دافعين عند اختيارهم لمن يمثلهم.

منوهاً إلى أن ما هو حاصل الآن هو قيام النواب بدورهم ودور المجالس المحلية في كثير من القضايا.

وأشار النقيب إلى ضرورة أن يبتعد المرشح في دعيته الانتخابية عن الوعود الخدمية لأن الخدمات ليست من مهامه في البرلمان وحتى لا يظل الناخب يمني اعتقاده بأن عضو مجلس النواب هو المعني بكل ما من شأنه الارتقاء بمستقبل الدائرة في كافة المجالات... كما حمل النقيب جزءاً من هذا الانتقاد أعضاء المجالس المحلية الذين لا يتفاعلون مع مهامهم ولا يقومون بأدوارهم.

حسن الاختيار

ويرى النائب محمد صالح الناحية أن مكاتبة عضو مجلس النواب وموقفه يجعله قادراً على تلبية احتياجات الناخبين ويجعلونه محط فقتهم به. مؤكداً أن الناخب يعي تماماً مهام عضو مجلس النواب وعضو المجلس المحلي ولكنه يجد في النائب البرلماني تعيجه للحصول على حقوقه الخدمية والتنموية ويجد فيه تضارباً في مسأله الشخصية كالحصول على وظيفة أو استرجاع حق ضائع... الخ.

وقال الناحية: لكن هذا لا يمنع أن تشمل المناهج الدراسية على مهام الأعضاء سواء في البرلمان أو في المحليات أو في الشورى... مؤكداً أن معرفة المهام لدى الناخبين تجعلهم أكثر قدرة على حسن الاختيار وعلى التعامل مع الاختصاصات وفقاً للقوانين.

خدمات المحليات

وعلى الصعيد نفسه يؤكد النائب أحمد عبده القرشي أن النائب أصبح أكثر تعاملاً مع أعضاء المجالس المحلية. وبالذات الأمين العام. كما بدأت تتضح له مهام المجالس المحلية بخصوص تلبية الاحتياجات الخدمية. مشيراً إلى أنه ومع تطور العملية الديمقراطية يزداد الناخبون معرفة بمهام كل من عضو المجلس المحلي ومهام عضو مجلس النواب. كما أن كل هذا لا يمنع أن يكون الناخب أكثر ارتباطاً ومناخياً لكافة الخدمات التي تحتاجها الدوائر.

بالإضافة إلى أن هذا الدور الذي يقوم به البرلماني قد أفقده القدرة على قيامه بدوره وخصوصاً الرقابي.

وقال النائب محمد قاسم عبد الله علي التديق في فهم المهام الموزعة لمجلس النواب والمجالس المحلية سجل النائب أعباء ثقيلة. وشهد النقيب على ضرورة توعية الناخبين بمهامهم ومطالبهم سواء في البرلمان أو في المحليات. وقال: نحن نعاني من هذا القصور

رئيس لجنة التجارة والصناعة - الميثاق :
تقلبات الأسعار تتطلب يقظة من الحكومة

أكد النائب محمد الخادم الوجيه رئيس لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب على أن الحكومة ما زالت تقدم الدعم للمشتقات النفطية ولن تستطيع تخفيض الأسعار لهذه المشتقات إلا عندما يصل السعر الدولي للبرميل إلى ما دون 25 دولاراً، منوهاً إلى أن انخفاض أسعار النفط يسبب الأزمة المالية العالمية أضر على تنفيذ مشاريع التنمية لأن النفط يعد المصدر الرئيسي في هذا الجانب، وأشار الوجيه في هذا اللقاء إلى قضايا أخرى مهمة فإلى الحصيلة:

مشكلة تذبذب الأسعار أصبحت مقلقة للناس في ظل استقرار الأسعار العالمية (القمح، الدقيق، الأرز)... إلى ماذا تعززون ذلك التذبذب على المستوى المحلي؟
 - صحيح أن تقلبات الأسعار تخلق قلق الناس حيث لا يمكنهم تخطيط نفقاتهم بشكل مريح وهذا شيء ناتج عن سياسة الانفتاح على التجارة الدولية وسياسة اليه السوق، فكلنا يعرف أن الأسعار للمواد الغذائية الأساسية معظمها يأتي من الخارج، حيث أن التقلبات في الأسعار تحكمتها عدة اعتبارات منها ما هو طبيعي أي تتحكم فيها الظروف المناخية وما هو عائد إلى اليه السوق أي العرض والطلب، وأي متابع لأسعار البورصة سيلاحظ كيف تقلب الأسعار صعوداً وهبوطاً، وبالإمكان إضافة عامل ثالث وهو تلاعب بعض ضعاف النفوس - في غفلة من الحكومة - باحتكار السلع الأساسية ورفع أسعارها.

يتساءل المواطن على الأسباب التي أدت إلى عدم انخفاض مادة النفط محلياً على الرغم من أن الانخفاض العالمي من 147 دولاراً إلى أقل من 40 دولاراً... كيف تفسرون ذلك؟
 الكثير منا لا يؤمن أن الحكومة تقدم دعماً كبيراً للمشتقات النفطية، وبالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط دولياً إلى ما دون الـ 40 دولاراً إلا أن الحكومة ما زالت تقدم الدعم

المساعي المبذولة من بعض النواب لإعادة مناقشة قانون الأحوال الشخصية والذي حدد سن الزواج بـ 17 سنة وصوت عليه النواب إلا قليلاً منهم وباركته الأوساط النسوية والمنظمات المدنية. هذه المساعي لو نجحت فيما تريد ستكون قد دفعت بمجلس نحو سوء الخاتمة!!!!
 شامتاهم!!

شيء مؤسف أن نرى كثيراً من النواب ياتون للتوقيع على حافظه الدوام ومن ثم يغادرون القاعة وكأن ما يضمنه جدول الأعمال لا يعينهم!!

بشأن سوء الخاتمة!!

محمد الخادم الوجيه

تحت إشراف الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس لضغط ما يدخل البلاد، أما الأسعار فسكون هناك منافسة شديدة. والصناعة يأتي من خلال المنافسة المستمرة لما يجري في الساحة البنينية وبالتستيق والمتابعة مع وزارة الصناعة والتجارة وهيئة المواصفات والمقاييس لتتبع أي اختلالات قد تحدث، ومساعدة الوزارة والزاسمها بالتدخل السريع للاحتواء والتدخل بالقرارات المناسبة.

ما أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني وكيف يمكن معالجتها وتحاؤها؟
 يشهد العالم أزمة مالية خطيرة تهدد الأمن الاجتماعي في المعورة، والككل يتابع جهود الدول المتقدمة بهذه الأزمة بشكل مباشر، أما بالنسبة لليمن فإن تأثير الأزمة المالية التي المدى القصير غير مباشر خاصة وأن السوق المالية (البورصة) الذي من خلاله حصل هذا الانهيار الكبير غير موجود في اليمن، فلم تظهر آثاره المباشرة، وقد نلاحظ بأن أحد آثاره المفيدة التي لمسناها هو الانخفاض الكبير في العديد من السلع، كما أن أحد آثاره الضارة بالنسبة لنا هو انخفاض أسعار النفط المصدر الرئيسي لتنفيذ مشاريع التنمية. نأمل أن تتمكن الدول الكبرى من التغلب على هذه المشكلة بشكل سريع، لأنه إذا طال أمده الأزمة، فقد تحصل كارثة اقتصادية كبيرة نعم آثارها الضارة الجميع، وهذا يعني أنه على المدى القصير الآثار هامشية بالنسبة لليمن، وسيكون هناك خوف في حال إذا طال أمده الأزمة عنده سيكون الاقتصاد اليمني مكتشوقاً أمام الهزة الكبيرة التي - لا سمح الله - قد تحدث خاصة وأن اليمن يعتمد بشكل كبير في تأمين احتياجاته المعيشية على الاستيراد.

عبد الجليل رحمان أحمد قاسم

عبد الجليل رحمان أحمد قاسم
 - من مواليد 1965م.
 - عضو مجلس النواب لثلاث دورات متتالية.
 - الدائرة 122 محافظة الحديدة.
 - عضو اللجنة الدائمة.
 - مقرر لجنة التجارة والصناعة.
 - رئيس مجموعة شركات عبد الجليل رحمان الصناعية.
 - لتفصيل القرية لجمهورية النمسا الاجتماعية.
 - نائب رئيس الفرقة التجارية (الحديدة).
 - عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية.
 - رئيس مجلس إدارة مركز تدريب وتأهيل المعاقين ذهنياً الحديدة.
 - نائب رئيس شركة أمان للتأمين.
 - نائب رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الإسلامي.
 - له العديد من المساهمات الخيرية في المشاريع الخدمية في الحديدة في مجالات التعليم والصحة والكهرباء.